قالت العرب

إنَّكَ ميِّتٌ، وإنَّهم ميِّتونَ / ولا فَكاكْ / فاجهَرْ، إذن،
برفضكَ الأبِيِّ هٰهُنا / تجهَر بهِ هناك، ومُتْ هُنا /
تحياَ .. هُناكْ !

المشهد

العدد 312 السنة الحادية عشرة- الأحد 27 مارس 2022م - 24 شعبان 1443هـ

# لماذا ترتفع الأسعار بارتفاع الدولار ولا تنخفض بانخفاضه؟!

## خبير اقتصادي: رفع سعر الفائدة أمر متوقع لأن هناك علاقة مباشرة بين معدل التضخم وسعر الفائدة

أحمد شيحة

أحمد الزيات

رشاد عبده

أشرف هلال

عمرو عثمان

زكريا الشافعي

محمد سليمان

فتحى الطحاوى

محمد عبد العال

محمد عبد الوهاب

ياسر عمر

لم تكد اقتصاديات العالم تتعافى من تداعيات تفشى وباء كورونا المستجد، حتى أصيبت بتداعيات الحرب الروسية الاوكرانية التى تسببت فيما يمكن تسميته «حربا اقتصادية عالمية»، إذ سجلت دول العالم ارتفاعا فى معدلات التضخم مما يهدد بكساد كبير يضرب اقتصاديات العالم أجمع، وترتفع المخاوف من خروج التضخم عن السيطرة، خاصة بعد أن سجلت أسعار الطاقة والغاز ارتفاعات هائلة.

فى هذا التحقيق تضع «المشهد» يديها على آثار ارتفاع الدولار على الأسعار فى مصر؟ وهل هناك إجراءات حكومية يمكن أن توقف هذا الجموح؟ ولماذا ترتفع الأسعار فى مصر بارتفاع الدولار؟ ولم تنخفض حين انخفض من ١٩ جنيها إلى ١٥,٥ جنيها .. ما الذى يجعل الأسعار فى اتجاه الصعود الدائم رغم كل العوامل؟

يقول أحمد شيحة ، رئيس شعبة المستوردين، إن أسعار السلع ومعها مدخلات الإنتاج المستوردة، سترتفع بنفس نسبة الزيادة فى أسعار الدولار، مشيرًا إلى أن المستوردين غالبا ما يتحسبون للزيادات المقبلة حتى لا يتعرضون لخسائر فيرفعون نسب الزيادة، وخاصة أن الدولار فى حالة ارتفاع مستمر.

ويقول أشرف هلال ، رئيس شعبة الأجهزة المنزلية، إن ارتفاع سعر الدولار سيرفع أسعار الأجهزة المنزلية المحلية والمستوردة. مضيفًا أن المنتجات المحلية تدخل بها نسبة مكون مستورد، وهو ما سيرفع الأسعار، مشيرًا إلى أن نسبة الزيادة ستكون بنفس نسبة ارتفاع سعر الدولار.

وبحسب محمد سليمان ، عضو فى شعبة الغلال بغرفة القاهرة التجارية، فإن مصر تستورد أكثر من ٦٠٪ من احتياجاتها من البقوليات، كالعدس والحمص والفول، وارتفاع سعر الدولار سيرفع أسعار هذه السلع، وتوقع سليمان، أن يظهر تأثير ارتفاع سعر الدولار على الأسواق خلال الفترة المقبلة ومع استيراد كميات جديدة.

واتفق معه زكريا الشافعى ، رئيس شعبة الزيوت باتحاد الصناعات، قائلا إن صناعة الزيوت فى مصر تعتمد على الاستيراد بشكل كبير، وارتفاع سعر الدولار سيؤثر على الأسعار فى الأسواق ، وأضاف الشافعي، أنه يوجد كميات بالأسواق وكميات بالمخازن تم تصنيعها بالسعر القديم، وسيظهر الارتفاع مع استيراد كميات جديدة بالسعر الجديد.

لماذا لم تنخفض اسعار السلع بانخفاض الدولار؟

يقول أحمد شيحة ، رئيس شعبة المستوردين بالغرف التجارية سابقًا، إن السبب فى عدم انعكاس تراجع سعر الدولار على أسعار السلع، أن هذا الانخفاض «حدث بشكل تدريجى وعلى فترات طويلة، وهذا يقلل من تأثيره.

ويقول فتحى الطحاوى ، نائب رئيس شعبة الأدوات المنزلية، إن هناك عوامل أخرى تؤثر على تسعير السلع، وليس فقط سعر الدولار، مثل أسعار الكهرباء والنقل وأجور العمال، «وهذه البنود ترتفع وينتج عنها تلاشى لتأثير التراجع فى سعر العملة الأجنبي. «لا يمكن أن نغفل تأثير تراجع سعر الدولار، وارتفاع قيمة الجنيه ساهم فى استقرار أسعار الكثير من السلع فى الأسواق، وقلل من تأثير ارتفاع العوامل الأخرى من مدخلات الإنتاج ما أحدث توازنًا ومنع ارتفاع السعر النهائى للسلع" ، بحسب الطحاوي

وقالت أمنية الحمامي، محللة القطاع الاستهلاكى ببنك استثمار نعيم، إن تأثير تراجع الدولار على السلع فى الأسواق لم يظهر لعدة أسباب، أولها أن الكثير من السلع المستوردة أو المواد الخام تتأثر أيضا بالسعر العالمى وليس سعر الدولار فقط، مضيفة أن أحد العوامل المتحكمة أيضا فى سعر السلعة هى تكاليف النقل والتى ارتفعت خلال الاعوام الماضية بعد رفع الدعم عن المحروقات.

وتنفذ الحكومة برنامجًا لتقليل تكلفة الدعم، على المواد البترولية والكهرباء، يستهدف بيع المنتجات بسعر تكلفتها، ضمن خطة طويلة المدى لتقليل عجز الموازنة.

وتقول الحمامى ، إن الشركات المستفيدة من انخفاض سعر الدولار، خاصة فى تقليل تكلفة المواد الخام، لم تتجه لخفض أسعار منتجاتها، ولكن بدلا من ذلك ثبتت الأسعار للحفاظ على حجم إيرادات يمكنها من الإنفاق على الحملات الدعائية فى ظل المنافسة الشديدة وسط حالة الركود التى أصابت السوق.

واجمع محللون اقتصاديون الرأى على انه لن يحدث انخفاض فى الأسعار إلا فى حالة واحدة وعلى المدى الطويل، فى حال استمر سعر الدولار فى الانخفاض خلال الفترة المقبلة.

الاجراءات الحكومية

حددت وزارة المالية المصرية سعر "الدولار الجمركي"، مؤشر تعريفة الجمارك للسلة الأساسية ومستلزمات الانتاج فى حال تذبذب أسعار الصرف، بـ ١٦ جنيها. وكانت الوزارة أوقفت العمل به وتركته لأسعار السوق الحر فى سبتمبر ٢٠١٩ نتيجة استقرار العملة المحلية

وتولى الحكومة المصرية اهتماما بالغا لأزمة ارتفاع أسعار الغذاء فى بلد يبلغ معدل الفقر فيه نحو ٣٠ ٪، حسب البيانات الرسمية

كما أعلنت وزارة المالية المصرية عن زيادة الأجور والمعاشات بنسبة ١٣ فى المئة، وأعلنت عن تخصيص ١٩٠,٥ مليار جنيه للهيئة القومية للتأمين الاجتماعى لصرف هذه الزيادة فى المعاشات، بحد أدنى ١٢٠ جنيها، بدءا من الشهر المقبل.

وأشارت الوزارة إلى أنها ستقوم بتدبير ٢,٧ مليار جنيه لضم ٤٥٠ ألف أسرة جديدة للمستفيدين من برنامج الدعم الحكومى للطبقات الفقيرة "تكافل وكرامة"، مع رفع حد الإعفاء الضريبى على الدخل بنسبة ٢٥ فى المئة للتخفيف من آثار الوضع الاقتصادى الراهن.

وبتوجيهات رئاسية، قامت وزارة التموين المصرية، ولأول مرة منذ فترة طويلة، بإعلان تسعيرة جبرية للخبز السياحى الحر - غير المدعوم - بعد أن شهدت أسعاره ارتفاعات كبيرة عقب الأزمة العالمية الحالية بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، إذ تستورد مصر من هاتين الدولتين نحو ٨٠ فى المئة من وارداتها من القمح والحبوب.

وتعهدت الحكومة بإتاحة الدقيق الحُر غير المدعوم بأسعار تقترب من تلك التى كانت قبل اندلاع الحرب، مشيرة إلى وجود احتياطيات كافية من السلع الرئيسية والاستراتيجية تصل إلى أربعة أشهر مقبلة. جاء هذا بالتزامن مع اتخاذ المزيد من الإجراءات الحمائية لضبط الأسواق ومكافحة الارتفاعات غير المبررة فى أسعار السلع، والتوسع فى برامج حماية الطبقات الفقيرة.

ونتيجة لذلك نشرت الصفحة الرسمية لمجلس الوزراء قرار رئيس الحكومة مصطفى مدبولى بتوجيه من الرئيس المصرى عبد الفتاح بتسعير الخبز الحرّ غير المدعوم للحد من ارتفاع ثمنه، على أن تُفرض غرامات مالية على المخالفين.

ونص القرار على أن يكون "بيع الخبز المميز، بسعر ٥٠ قرشًا للرغيف زنة ٤٥ غراما، و٧٥ قرشا للرغيف زنة ٦٥ غراما، وجنيها واحدا للرغيف زنة ٩٠ غراما»

وأعلنت وزارة المالية فى بيان رسمى عن حزمة مساعدات للحماية الاجتماعية تبلغ قيمتها ١٣٠ مليار جنيه (حوالى سبعة مليارات دولار) "للتعامل مع تداعيات التحديات الاقتصادية العالمية وتخفيف آثارها على المواطنين»

وقررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزى المصرى فى اجتماع استثنائي، رفع سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزى بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٩,٢٥٪ و١٠,٢٥٪ و٩,٧٥٪، على الترتيب، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٩,٧٥٪

من جانبه قال النائب ياسر عمر، وكيل لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، إن تداعيات الحرب بين روسيا وأوكرانيا أثرت على جميع الأسواق العالمية بما فيها السوق المصري، مضيفا أن الحكومة اتخذت العديد من الإجراءات لضبط الأسواق، آخرها توجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسى بتسعير رغيف العيش السياحى لأول مرة، لافتًا إلى أن هذه الفترة مثل فترات الحروب، ولا يوجد أى مانع من اتخاذ أى قرار استثنائي.

وتابع النائب ياسر عمر: قرارات الحكومة محمودة لضبط الأسواق، ونعذرها فى أى انفلات حدث خلال الأيام الأخيرة.

وقال محمد عبدالوهاب ، المحلل الاقتصادى والمستشار المالى للاتحاد العربى للتطوير والتنمية بمجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية، إن تسارع الأحداث الاقتصادية فى مصر من رفع أسعار الفائدة ١٪ وما أعقبه من طرح بنكى الأهلى ومصر شهادات استثمار بعائد ١٨٪ لمدة عام ثم ارتفاع سعر الدولار ليتجاوز ١٨ جنيها يوحى بأن هناك المزيد من الإجراءات الاقتصادية التى سوف تقوم الدولة المصرية باتخاذها الفترة المقبلة.

وتوقع، أن تكون إحدى أهم تلك الخطوات هو ترك مساحة من الحرية للجنية المصرى بالانخفاض مقابل الدولار الأمريكى فى محاولة من المركزى للسيطرة على حركة انسحاب الأموال الساخنة من السوق المصرى فى ظل منافسة كبيرة تشهدها أسواق السندات بعد رفع الفيدرالى الأمريكى سعر الفائدة والتى من المتوقع ان تتم رفعها أكثر من مرة خلال العام.

وأكد عبدالوهاب، أن تلك الخطوة سوف تجذب إلى حد ما نوعية من المستثمرين الأجانب وخاصة العرب للدخول إلى السوق المصرى بعد ما أصابهم خلال الفترة الماضية من عدم الأمان فى الاستمرار فى الأسواق الأجنبية، حيث مازالت أزمة روسيا وأوكرانيا تلقى بظلالها على الاقتصاد العالمى وخاصة تداعياتها بحظر أموال المستثمرين الروس داخل أوروبا مما يجعل من الاستثمار العربى فى أوروبا غير أمن .

وأشار إلى أن خطوة البنك المركزى الاستباقية تلك، جاءت لامتصاص جزء من التضخم الموجود حاليا فى السوق المصرية، والذى يعتبر جزء أساسى منها تضخم ناتج عن ارتفاع أسعار المواد الخام وليس تضخما ناتجا عن ارتفاع فى القوة الشرائية، وارتفاع منحنى الطلب عن منحنى العرض.

وتوقع عبد الوهاب، أن تكون هناك زيادات أخرى من المركزى لأسعار الفائدة هذا العام، وسط حسابات معقدة من أن ننتقل الى مرحلة تضخم ركودى وهو ما بدأ يتلمسه المستثمرون الأن فى الأسواق، حيث ستكون له عواقب وخيمه من ارتفاع لمعدلات البطالة والتأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام.

ولفت إلى أن القرارات الاستباقية وما يتبعها من قرارات ستكون مؤثرة بشكل كبير فى حركة السوق المصرية الفترة المقبلة، التى ربما تشهد هبوطا مرحليا نتيجة توجه شريحه كبيرة من المستثمرين لإيداع أموالهم داخل البنوك ، لكن القرارات التالية من ترك الحرية لسعر الصرف فى التحرك فى جزء محسوب سيكون له أثر كبير على جذب الاستثمارات الأجنبية وإعادة الانتعاش للسوق المصرى خلال النصف الثانى من ٢٠٢٢

وأشاد الخبير الاقتصادى عمرو عثمان ، بالإجراءات التى تتخذها مصر للحفاظ على النجاح الذى تحقق على مدار السنوات الماضية فى برنامج الإصلاح الاقتصادي، مشيرًا إلى أن سياسية القروض وموافقة الشركاء الدوليين على مساندة الدول الناشئة يدل على الثقة الكبيرة فى اقتصاديات هذه الدول، لافتاً إلى أن مصر نالت ثقة كل المؤسسات الدولية المالية على رأسها صندوق النقد الدولي، مؤكدًا أن الحكومة تسعى خلال الفترة الحالية للحفاظ على مكتسبات مصر من برنامج الإصلاح الاقتصادى التى تحققت والعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي، خاصة وأن العالم كله يعانى حالياً من جراء الأزمة الخاصة بالحرب الروسية الأوكرانية وفى حالة موافقةٍ صندوق النقد الدولى على دعم مصر حالياً يعنى أن مصر تتحرك بثقة لدى هذه المؤسسات المالية وتنال ثقتها فى تحقيق معدلات نمو كبيرة.

وقال الدكتور رشاد عبده، خبير اقتصادي، إن رفع البنك المركزى لسعر الفائدة أمر متوقع، لأن هناك علاقة مباشرة بين معدل التضخم وسعر الفائدة، حتى يشعر المواطن بارتفاع قيمة أمواله عند وضعها لفترة فى البنوك.

وأضاف، أن التضخم هو عبارة عن تآكل القوى الشرائية للعملة، فمن غير المعقول أن يضع المواطن أمواله فى البنك ويأكل التضخم قيمتها، وفى آخر العام يجدها تشترى سلعا أقل مما كانت عليه فى بداية العام ، ولفت إلى أن رفع سعر الفائدة بناء على زيادة التضخم لم يحدث فى مصر فقط، بل فى دول كثيرة منها أمريكا، السعودية، الامارات، الكويت، البحرين

وأشار إلى أن هذه الإجراءات نتيجة للحرب الروسية فى أوكرانيا، وارتفاع الأسعار العالمية للقمح والطاقة، وبالتالى فالتضخم العالمى كبير واستوردت مصر منه هذا التضخم

تضخم مستورد

محمد عبدالعال، خبير مصرفي، يقول: إن قرار لجنة السياسة النقدية يعزز قوة الاقتصاد فى مواجهة تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية، ومواجهة موجة التضخم العالمية غير المسبوقة والتى قدمت إلينا عبر الاستيراد وعبر تقلص سلاسل الإمداد، مؤكدًا أن قرار لجنة السياسة النقدية جاء للحفاظ على مكتسبات برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث صاحب هذا القرار تحريك فى سعر صرف الجنيه المصرى أمام الدولار الأمريكي، وذلك لتقريب سعر الصرف إلى سعره الواقعي، بالإضافة إلى تحفيز وتشجيع استثمارات الأجانب فى أوراق الدين العام المحلية، بعد أن تحسن سعر الصرف وسعر الفائدة لصالحهم، وليعود الجنيه المصرى كما كان من أفضل العملات من حيث العائد الحقيقى المتولد منه، كما أن القرار جاء مشجعا لتحويلات المصريين العاملين بالخارج، ودفعا للقدرة التنافسية السلعية لسلع التصدير المصرية

وأشار إلى إصدار البنك الأهلى وبنك مصر شهادة لمدة عام بسعر ١٨٪، وهو عائد فائق التميز، وذلك لتحفيز المدخرين الحاليين والجدد من القطاع العائلى لزيادة مدخراتهم ودخولهم لتعويضهم عن زيادة معدلات التضخم المرتفعة

ونوه عبدالعال إلى أن العالم يعيش حاليا حالة أزمة اقتصادية عالمية، والبنك المركزى المصرى دائماً ما يصدر قراراته وفقا لتطور الأحداث العالمية والإقليمية والمحلية، وبذلك من الممكن أن تستمر سياسته التقييدية أو العودة إلى السياسة التيسيرية مرة أخرى وفقا لتطور الظروف

وقال المهندس أحمد الزيات ، عضو جمعية رجال الأعمال المصريين، إن قرار لجنة السياسات المالية بالبنك المركزى المصرى برفع أسعار الفائدة ١٪ قرار إيجابي، مضيفاً أن القرار جاء فى توقيت مهم لمواجهة الفترة التى نعيشها عالمياً فى ظل الأزمة الاقتصادية وارتفاع تكاليف الإنتاج والطاقة

واعتبر أن القرار بمثابة خطوة استباقية من البنك المركزى المصرى لتعزيز توازن سوق النقد المالى والاقتصاد المصرى بشكل عام للتخفيف من آثار وتبعات التوترات الجيوسياسية بين روسيا وأوكرانيا التى أثرت على الوضع العالمي

وأكد عضو جمعية رجال الأعمال المصريين، أن الاقتصاد المصرى لديه من المقدرة الكافية لامتصاص الزيادة فى سعر العملة بنسبة ١٠٪، خاصة وأن الاقتصاد المصرى بداية من برنامج الإصلاح الاقتصادى استطاع أن يمتص أزمة عالمية مثل أزمة كورونا، حيث أن لديه من الآليات ومن العوامل المساعدة التى تؤهله لأن يمتص الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية وتبعات الأزمة الروسية الأوكرانية، موضحًا أن تحريك سعر العملة له فوائد على الصادرات المصرية، حيث يسهم فى تعظيم وزيادة الصادرات داخل الأسواق العالمية ويجعل لها قيمة تنافسية فى الأسعار خلال الفترة القادمة

وأضاف، أن الحكومة المصرية تتبع بعض السياسات التى تحاول من خلالها إعادة ضبط الأسعار فى السوق وتشديد الرقابة خاصة على المواد الغذائية والبضائع الاستهلاكية للمواطن العادي

وأوضح، أن ارتفاع سعر الدولار ينعكس على زيادة أسعار السلع والبضائع بالسوق المحلية بنسبة ٥٪ إلى ١٥٪ على بعض المنتجات بالأسواق، لافتا إلى أن حجم التأثير يتوقف على نوع القطاع ومدى تأثيره بالقرار بشكل مباشر بالإضافة إلى حجم الاستهلاك فى الفترة المقبلة

وقال الزيات، إن نتيجة لهذا القرار نتوقع استقرار بشكل كبير فى القطاع المالى والمصرفى فى مصر، مؤكدا فى الوقت نفسه على أن الاقتصاد المصرى قادر على امتصاص قرارات البنك المركزى المصرى والتى تأتى دائما كخطوات استباقية لإعادة تهيئة المناخ المالى وجذب الاستثمارات إلى مصر.

تحقيق - أحمد صلاح سلمان

## محللون اقتصاديون: لن يحدث انخفاض فى الاسعار إلا فى حالة انخفاض الدولار على المدى الطويل